

قاضیمیر شرح اللاری

معارف عمومیه نظارت جلیله‌سنك ٢٢٤ نومرولی فی ٨ اغستوس
سنه ٣١٦ تاریخلو رخصت رسمیه‌سیله طبع اولنمشدر

درسعادت

سنه

١٣١٨



حاشية لمصلح الدين اللارى على شرح قاضيمير رحمهما الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله الذى تخلص بهداية حكمته حواشى قلوبنا عن غواشى الريوب والاوهام* وتنور بكحل دلالته عيون بصيرتنا عن غشاوة الشكوك والاشتباه فى المرام* والصلاة على من اغترف العالمون من زلال حكمته عين اشاراته للنجاة عن الاسقام والشفاء عن الآلام* واعترف العالمون بان انوار المعرفة من اشراق تلويحاته تلوح على هياكل النفوس والواح الافهام* وعلى آله واصحابه المشائين فى ركابه العالى لاستفاضة المعانى والاشراقيين الذين اشرقوا على الانام انوار الايمان وآثار الاسلام (امابعد) فيقول افقر الخلق الى الله البارى محمد المدعو بمصلح الدين اللارى الانصارى اصلح الله تعالى حاله وحمد ماله انى اتيت فيما مضى بحواشى كاشفة عن غواشى على شرح الهداية * التى لبعض من متأخرى اهل الفضل والدراية * ولم آل جهدا فى التحقيق ومابه يليق من التدقيق * ثم تلاعب الملوان وترامى البلدان قديغرقنى فى بحار الهموم والاحزان * وقد يحبسنى فى مضيق لايهب فيه نسيم العرفان * فجعلنى متخذا للعلوم والمعارف ظهريا * وصيرنى جاعلا للطائف الفنون نسيا منسيا * ثم بعد برهة من الزمان اشتغلت بمباحث ذلك الشرح * معلقا عليه بعضا من وجوه التعديل والجرح * واذا اردت جمعها مع تفرق الحال وتشتت البال وتراكم افواج الكلال* وتلاطم امواج الملال فاستعنت بالله الملك المتعال وشرعت فى المقال (قال اعلم ان الحكمة علم باحوال اعيان الموجودات آه) اقول للمناظرين الناظرين فى هذا التعريف انظار لان المراد بالعلم اما القواعد المخصوصة اوادراكها او الملكة فانه يستعمل على مااشتهر فى هذه المعانى الثلثة وعلى الاول يكون معنى التعريف

ان

بسم الله الرحمن
الرحيم بعد الحمد والصلوة
يقول العبد الفقير الى الله الغني عبد القادر ابن الرحيم الشيخ
ق قوله حفظها اه اشاره الى الوقت الكلي بالجزء المحاجة النبي
التصديق النحف ق وله متعلقه اه تعلق الكلي بالجزء او ادراك قواعد
العرشي الخ الاصطلاحي الاضافة لكان الاسم في عد او الجد متعلقة به ولا
ان اعتبر في التحقيق متعلقا بمحذوف كما ثبت قوله متعلقة بها والافهو الادراك التصديق بقرب دونه
قوله باحوال الخ اي قدر قوله قواعد الخ اشارة الى ان المراد هو الادراك التصديقي الا انه خص
بقرينة التقدير لا لانه لا يكون متعلقه به الاول ق وجه اه اراد بالخروج عدم الدخول لا الى اصل
كما في الاعم لانه قد يكون زيادة معرفة ونحوه نفس التصديقات الضبط الا انه خص وجه الثاني
التصورات النصوصية فالثيوت بدون معرفتها لا بد منه والطيبة انما جعل اول الان فوجها بعلم او لا كلام فيها
والتصديقات الشيخ فتوه بدون التصديقات ق الثاني فالمقصود ذكره الشيخ بقوله وقد يقال فعلى هذا
بالتعريف عبارة الشيخ اولا التصورات منقوصة على التصديقات الثالث ق ذكره انما جعل اول الان بقوله وقد يقال كما جاء بعد فيها
بعد ذكر الاعيان اولا ان يكون البحث المذكور ان الحكمة لانه لا ينبغي هذا التعبير لعدم كونه جامعا منها للحساب بل ان
ان التغيير لا يكون منها لم يكتف بقوله انها منها بل زاد باب تصحيحها على انه ليس ما حقيقه في ذلك كما بان ان
قوله هذا مع انه لم يخص به مع انه واخذ في باب الامور العامة لان ما جاءت عنه وبان عليها علماء ق وعن العرف
قوله ان الجواهر انما توصف بجهته وهو واحد منها ق ان لا يكفيه اه كفاه لعدم امكان الاحاطة بالجميع ق ذلك ان الرسم اه وفيه احوال
ق كلامها مع انه لم يعترض اي ولو قدم لم ان لا يكفيه اه اطلاق العلم الاعم من ان يكون لطريق الوضع او لا سيما على العلوم
عن الموجودات الذهنية ق ببعضها اي من غير ان الكلي ما في اطلاق علم الثلاثة الشهيرة و بيانه ق ما يتقدم من انه انما
ق مع انه لو ردون اه علاوة لقوله احتمالات ثانيها انه للوضع الا لنوع الكلام منه ايضا على معان لافا
البحث جعل للمعنى الذي من غير ان يقيد على التصديق فوله الموضوع له ق ان الاطلاق على معان الحكمة
على معان اي من الاطلاق بما سبق لفظ العلم ونائبها بيان الاطلاق بين الكلمة مسائله
بيان الاطلاق ما تخذه منه الشرح ليعتبر بها وبيد امتناز بين العلم ويدل
شرح ق ما ينقل عنه انه غلط فان حقيقته العلم وسواه
مطلقا ينقل عنه انه كانت او فيد بنية بعد وقوع الا
مطلقا نظرية لستها او الى انه خفا لما
اما البيان ملكتها من ولبيانه
ان لا يكفي
٤

٣٤ في كونه الملكة من معاني العلم مجرد كونها حاصلة من تكرر تلك التصديقات الحاصلة من الدلائل بل لابد ان تكون حاصلة من
تكرر تلك الدلائل ايضا اي كل المسائل فعلى هذا لا يرد انه لا حاجة الى هذا القيد بعد تقييد التصديقات الحاصلة من تكررها ثم
ق ويدل عليه اي على اطلاق العلم على ذلك المفهوم الكلي المذكور ق جعل بعض تعريفاته اه وجه الدلالة ان كونه تعريفا يدل على كونه كليا
لان التعريف انما هو بامر كلي وكليته انما تكون بان يكون له افراد اذ لا كلية بدون الافراد ولا افراد يصدق عليها ويطلق عليها
اسم العلم سوى المعاني المذكورة فيكون اسما صادقا على كل منها وكونه تعريفا اسميا يدل على ان المقصود بيان مفهوم الاسم وكونه حدا
يدل على ان المراد من ذلك الاسم هو هذا المعنى بعينه لا انه من عوارضه كما في الرسم ولا دلالة في ذلك على ان هذا المعنى موضوع له لذلك
الاسم كما توهم يشير الى ذلك قوله فالمعاني خمسة الخ حيث فرع على ذلك احتمالات ثلثة لذلك المفهوم الكلي ثانيها ما يكون آلة لوضع العلم بازاء
معانيه الاربعة لا ان يكون موضوعا له واما دلالة كونه اسميا على السابعة المقصودة بيان مفهوم الاسم فلانه الفارق بين التعريفات
الحقيقية التي كان المقصود منها بيان الحقائق مع دون اعتبار الاسماء وبين التعريفات الاسمية التي يعتبر فيها الاسماء واما الفرق
بينها وبين التفسيرات اللفظية فباشتراط التركيب في التعريفات الاسمية والافراد في التفسيرات اللفظية واما دلالة كونه حدا على ان المعنى
المذكور بعينه هو المعنى المراد من اللفظ فلان الحد الاسمي ما يكون بنفس الامور المأخوذة في معنى الاسم بخلاف الرسم فانه يكون بعوارض
الخارجة عنه اللاحقة له ق فالمعاني خمسة اي اذا ثبت بما ذكر اطلاق العلم على ذلك المفهوم الكلي ثبت ان المعاني التي وضع لها لفظ العلم
خمسة اذا كان ذلك الكلي موضوعا له كالمعاني السابقة او انها ثمانية اذا كان ذلك المفهوم آلة لوضع لفظ العلم للمعاني الاربعة كما انه
موضوع لها بالوضع الشخصي او ان المعنى الموضوع له لذلك اللفظ واحد اذا كان هو الموضوع له كما في الاحتمال الثالث وههنا
احتمال آخر وهو ان يكون آلة للوضع للمعاني الاربعة من دون ان يكون كل منها موضوعا له بالوضع الخاص ولم يتعرض له الشارح ولا
ارى له وجها ق هو الموضوع له اي كالمعاني الاربعة السابقة لا ان يكون آلة للوضع كما في الاحتمال الثاني ق اربعة منها الوضع الخ
اقول لشيوع ذلك اطلاقه على كل منها بخصوصه لان الاصل في الاطلاق هو الحقيقة   عبد القادر المهاجر الحمصي رحمه الله تعالى   يا شاه مدد

ان الحكمة قواعد مخصوصة متعلقة بالاحوال المذكورة وعلى الثانى انها ادراك قواعد مخصوصة متعلقة بها وعلى الثالث انها ملكة ادراكها لا يقال لا يجوز استعمال اللفظ المشترك فى التعريف بدونها قرينة وقد استعمل ههنا بلا قرينة لانا نقول ان ذلك اذا لم يكن كل من المعانى قابلا لان يراد واذا صح ارادة كل منها كما فى هذا المقام جاز الاستعمال وعلى كل تقدير من التقادير المذكورة يلزم منه محذورات (الاول خروج معرفة التصورات من الحكمة مع انها منها كما يشعر به عبارة الرئيس فى مفتتح الشفاء (الثانى خروج باب الامور العامة من الحكمة اذ هى ليست من الاعيان مع انها باب منها (الثالث ان العدد موضوع علم الحساب وهو ليس من الاعيان لان العدد مركب من الوحدات وهى ليست من الاعيان فلا يكون العدد من الاعيان فيخرج علم الحساب من الحكمة مع انها من اقسامها (الرابع ان الدوائر الموهومة المبحوثة عنها فى الهيئة ليست من الاعيان فيلزم خروج بحثها عن الحكمة مع انها من ابواب الهيئة والهيئة من اقسام الحكمة (الخامس انه يبحث فيها عن الوجود الذهنى ايضا فلا يكون مخصوصة باحوال الاعيان (السادس انه يبحث فيها عن المعدومات ايضا (السابع ان المراد بالاحوال اما جميعها فيلزم ان لا يكون شخص حكيما وان لا يكون المدون حكمة بل بعضا منها مع انه ليس كذلك (وان اريد فى الجملة يلزم ان يكون العالم بعضها حكيما مع انه ليس كذلك (وان اريد جميع الاحوال المدونة يلزم انه اذا جاء حكيم اخر ودون احوالا اخر لا يكون الحكيم السابق حكيما لانه ليس باحثا عن جميع الاحوال المدونة فان قلت حكيم كل زمان يجب علمه بالاحوال المدونة فى زمانه قلت يلزم ان لا يكون الحكيم السابق حكيما فى ذلك الزمان مع انه حكيم فيه مع انه لو دون شخص احوالا فى زمانه يلزم ان لا يبقى ذلك الحكيم حكيما ما لم يعلم تلك الاحوال ولم يبحث عنها واذا اردت تحقيق الكلام وتنقيح المقام فعليك ان تسمع لما نلقى اليك (اعلم انه قد وقع اطلاق العلم وما يساوقه على معان (احدها المسائل المخصوصة اما مطلقا واما مقيدا كالكلام المقيد مسائله بانها مأخوذة من الشرع (وثانيها التصديق بتلك المسائل عن دليل لا مطلقا سواء كان يقينيا او ظنيا (وثالثها الملكة الحاصلة من تكرر تلك التصديقات اى ملكة استحضارها متى شاء لكن اذا كانت ملكتها عن دليل وقد يطلق الملكة على التهيؤ التام وهو لمن يكون عنده ما يكفيه لاستعلام ما يراد (ورابعها مجموع المسائل والمبادى التصورية والتصديقية والموضوعات كما قرع سمعك ما قيل ان اجزاء العلوم ثلثة (وخامسها مفهوم كلى صادق على كل واحد من تلك الاربعة ويدل عليه جعل بعض تعريفات العلوم حدا اسميا فالمعانى خمسة اذا كان ذلك الكلى هو الموضوع له اما اذا كان آلة لوضع العلم بازاء كل واحد من تلك الاربعة فالمعانى ثمانية اربعة منها لوحظ كل واحد منها بالذات ووضع بازائه لفظ العلم وكل واحد من الاربعة الاخر ووضع بازائه العلم ملحوظا فى ضمن الامر الاجمالى الكلى ويحتمل ايضا ان يكون

هو
والغرض من هذا
الكلام اثبات ان الزمان
مقدار حركة الفلك الاعظم
بابطال كونه مقدار الحركة الاينية وهو
والكمية والكيفية فتعين الوضعية
الفلكية لكن تنقض بالفلك الاعظم
مرادفع

ط
فكذا الزمان لانه
يتقرر بها وانه
كذلك اه

عـ
اى حينئذ قال والحركة جسم وملك اه
فظهر منه انه على تقدير انتفاء الفلك
ينتفي ولا يتصور حركة جسم وملك
اما حركة الجسمى فلانه لا ينتفي لا
يجب ان يكون جسم محيط على جسم
بنوع احاطة لا حقيقة فتحصل له
الجهات فتتحرك منه حركة جسمية
محمد امين

ثلاثة ليس لها وفاء السيف والفرس والنساء

ق ولا محذور فيه اه مع ان الحركة اليومية ابطؤ منها فلو لم يبق تقدير الاسرع بالابطاء لما جاز ذلك وليكن
ق بلا شيء من اوضاع اه لان المركب زواله والقديم لا يزول ق والقسر لا يدوم اه اى وان جاز
ان يبقى قاسر وصعه الا مقارون والسابق فلا يتحقق حركة للعناصر في الوضع لكنه على تقدير
جوازه لا يدوم فينقطع في اوضاع العناصر حركة لا الى بداية فلم لا يكون ان يكون الزمان مقدارا
لها دون الحركة اليومية حاجب

العدم يفرض عندملاحظة زماناتأمل (قوله وكل قبلية لاتوجد مع البعدية فهى زمانية) رد عليه
انه ان اريد ان مثل تلك القبلية تسمى زمانية اصطلاحا فلامشاحة فيه لكن لايلزم من كون تقدم
العدم على الوجود زمانية بهذا المعنى كونه فى زمان متقدم وان اريد ان مثلها زمانية بمعنى انه ثابت
فى زمان سابق فهو ممنوع وانما يكون كذلك لو ثبت انحصار التقدم فى الخمسة المشهورة (قوله لان
القبلية المذكورة) اقول قد يقال اجزاء الزمان متساوية فى الذات والحقيقة فلايجوز ان يكون
تقدم بعضها على بعض بالذات لاستلزامه الترجيح بلا مرجح وفيه ان حقيقة الزمان ليست الا
المتجدد بوحدته وتعدده تعينات وتميزات يلحقه وتعين اجزاء الزمان المتساوية فى الحقيقة بالتقدم
والتأخر فان الجزء المتقدم متعين بذلك التقدم الذى حصل له والجزء المتأخر متعين بذلك التأخر
الحاصل له فلو فرضنا تأخر المتقدم وتقدم المتأخر يصير المتقدم عين ما فرضناه اولا متأخرا او
المتأخر عين ما فرضناه اولا متقدما وبما ذكرناه يندفع ما قال الامام الرازى انه اذا تساوت حقيقة
اجزاء الزمان استحال تخصيص بعضها بالتقدم وبعضها بالتأخر لذاته وان لم تتساو كان انفصال كل
جزء من الآخر بالماهية فيكون الزمان غير متصل بل ملتئم من الآنات لان كل جزء من الزمان
موجود بالفعل ولو قبل القسمة لكانت للاجزاء تقدم وتأخر لانه غير قار الذات وهما يستلزمان
الاختلاف فى الماهية فرضا فيكون ذلك الجزء مشتملا على اجزاء بالفعل والمقدر وحدته فلا يقبل
القسمة فيكون آنا ولا يندفع بما اجاب به المحقق الطوسى بان الزمان ليس له ماهية غير اتصال التقضى
والتجدد وذلك الاتصال لا يتجزى الا فى الوهم فليس له اجزاء بالفعل وليس فيه تقدم وتأخر قبل
التجزية فان فرضت الاجزاء فالتقدم والتأخر ليسا عارضين لها حتى يصير الاجزاء بسببهما متقدمة
ومتأخرة بل تصور عدم الاستقرار الذى هو حقيقة الزمان يستلزم تصور تقدم وتأخر فيهما لعدم
الاستقرار فى نفسه واما ما له حقيقة غير عدم الاستقرار كالحركة وغيرها فانما يصير متقدما
ومتأخرا بتصور عروضهما له لانه ليس فى كلامه اختيار لاحد شقى الترديد (قوله واعترض عليه
آه) فيه نظر لان التقدم والتأخر لو لم يكونا من مقتضيات اجزاء الزمان لم يندفع السؤال باخذ
التقدم والتأخر فى العبارة مثلا اذا قيل وجود زيد مع الحادثة المتقدمة ووجود عمر مع الحادثة
المتأخرة يتوجه السؤال عن وجه توصيف الحادثتين بالتقدم والتأخر بل يصح ان يقال الحادثة
المتقدمة لاى شئ متقدمة وقد يقال المناقشة المذكورة مناقشة لفظية اذ المقصود انقطاع السؤال
عند الانتهاء الى الزمان اذا لاحظه السائل بخصوصه على ما هو موجود عليه او مرسوم فى الخيال
اذا لاحظ احد زمان كونه فى شغل معين علم بمجرد هذه الملاحظة تقدم بعض اجزائه على بعض
حتى لو قيل تولد زيد كان مع ذلك الجزء المعين اكتفى بذلك ولم يقبل لم كان ذلك الجزء متقدما على
هذا الجزء غايته انه عبر عن احد الجزئين بالامس وعن الثانى بالغد ولم يرد بذلك اسناد الجزء الى
وصف الامسية والغدية بل الى ذاتيهما المتصورين بخصوصهما (قوله ولو سلم فانما يدل على كونه
عرضا اوليا آه) الواسطة فى الاثبات هى علة الحكم بمعنى الايقاع والواسطة فى الثبوت هى علة



وهكذا فتلك الكيفية كالمسافة متصلة بذاتها يمكن ان يفرض فيها حدود غير متناهية وهكذا فى البواقى ويرد عليه انه يلزم ان يفرض فى الزمان المتناهى آنات غير متناهية مرتبة مع كونها محصورة بين حاصرين فيلزم امتناع الحركة او الجزء الذى لا يتجزى (وذهب بعض من الاجلة الى ان المتحرك حال الحركة لا يتصف الا بما هو بالقوة من افراد المقولة وتأيد بقول الشيخ ويلزم منه كون المتحرك فى الاين مثلا حال الحركة غير محاطة بجسم فيلزم الخلاء وايضا يلزم خلو الفلك عن وضع بالفعل فى وقت من الاوقات لدوام حركته ولا وجه لذلك واقول كل مقولة تقع الحركة فيها لها افراد زمانية مشتملة على ما يفرض للمتحرك فى آنات زمانية من الحدود ولا انفصال لها من تلك الحدود بل هى متصلة كالخط الذى يفرض فيه النقطة وتلك الافراد الثابتة فى الآنات حاصلة مع الاتصال واتصاف الجسم بفرد المقولة لا يقتضى الا وجوده مطلقا سواء كان على سبيل الانفصال والاستقلال او لا بل على وجه الاتصال الا يرى ان السفينة الساكنة على الماء متصفة بالتمكن وله مكان بالفعل مع ان بعض مكانه جزء من سطح الماء المتصل وهو موجودة فى ضمنه لكن يرد ان الآنات المتعاقبة كيف تكون متصلة ولنا فى هذه المباحث رسالة فارجع اليها لو اردت تفصيل الكلام (قوله وحركة فى الوضع) قيل لا حركة فيه لانه اذا انتقل الشىء من قيام الى قعود فانه لا زال فى حكم القائم الى ان يصير قاعدا دفعة وكذا عكسه وهذا فاسد لانه لا حاجة الى التضاد الحقيقى فى طرفى الحركة وما ذكره من ان الانتقال من القيام الى القعود يقع دفعة ويرد عليه ان الانتقال من البياض الى السواد الذى هو الطرف كذلك وكذلك فى الاين لكن الحركة ليست باعتبار الانتقال الى الطرف بل يحصل الانتقال فى افراد الوضع قليلا قليلا الى ان يصل الى الاطراف (قوله اقول ههنا بحث) هذا البحث متوجه بالنظر الى ظاهر العبارة المشعرة بالتعريف لكن لا يبعد ان يكون مراده بما ذكره التمثيل لا التعريف وهذا كما ذكره الشيخ بقوله واما كيفية وجود الحركة فى الوضع فهو ان كل متبدل وضع من غير ان يفارق بكليته المكان بان يتبدل نسبة اجزائه الى اجزاء مكانه والى جهاته فهو متحرك بالوضع لا محالة لان مكانه لم يتبدل بل يتبدل وضعه ثم ذكر الشيخ لست اعنى بهذا ان كل متحرك فى الوضع فهو ثابت فى مكانه بل لا امتناع ان يكون شىء لا يتغير وضعه الا وقد يتغير مكانه كما لا امتناع ان يكون شىء لا يتغير كمه الا وقد يتغير مكانه ~~بالعرض~~ بل الغرض ان يثبت وجود المتحرك فى الوضع باثبات متحرك ما فى الوضع واما انه هل يمكن ان يكون الشىء يتبدل وضعه وحده ولا يتبدل مكانه فليعلم امكانه من حركة الفلك الاعلى (قال الشيخ ان قال قائل ان الفلك كل جزء منه متحرك فى المكان وكل ما كان كذلك فالكل منه متحرك فى المكان فالجواب انه لا جزء للفلك ولو كان له جزء فلا يفارق امكنتها بل يفارق كل جزء منه من مكان الكل ان كان الكل فى مكان وليس مكان الجزء جزء مكان الكل بل عسى ان يكون جزء مكان الكل جزء مكان الجزء وبعد هذا فليس اذا فارق كل جزء مكانه

فبان التوافق الزماني يعني الترتيب في الابتداء والمعية في التركيب مع بالفورية وان اريد التوافق في بعض الزمان فهو لا ينافي

كون الزمان الثاني اقل ولكذا قطع الزمان الثلاثي لمسافة اكثر اذا كانت الحركة فيه اسرع لا ينافي كون الزمان الثاني اقل هذا

والصواب ما في بعض النسخ هكذا ابل يلزمه كون الزمان الثاني اقل من الاول قطعا اي من حيث القطع لا مطلقا

اذ لعني في صدد كون مسافة احدهما اقل للازمان احدهما اقل فح يتوجه عليه قوله وفيه حاصله انه لعلم

يعتبر المقدار من السرعة لا يلزم كونه قطع الثانية اقل لجواز ان يكون الحركة فيه الخ كذا في شرح حكمة العين

هذا فخر الدين للمولى المشار

الآن المذكور بل من هذا مخترعات الوهم الزمان ليس من

مع قطع الثانية اي مسافة اكثر

يطلق عليه الزمان والآن

وبسبب توارد الانات

لانه يرتسم به امر ممتد

بمعنى التوسط وانما كان منشأ

معه السيال الكائن فيه الحركة

ومنشأ الزمان هو الآن

لاختلاف كل منها في الحركتين وغير المسافتين ابتداء الثانية بعد ما هو معا الحركتان ... فيه وقع زمانا او ارا ... لعله ... يتوافق زمانا

ق يجوز ان يتوافقا زمانا لعله ارا او زمانا وقع فيه الحركتان معا وهو ما بعد ابتداء الثانية

اي من مسافة الاولى اذا كانت اسرع وبذلك يثبت وجود الزمان لانه غير الحركتين وغير المسافتين

دونه وحاصل النظر انه يتوهم من قول القائل المذكور انه لا يتم اثبات وجود الزمان على فرض توافق

الزمان وليس كذلك كما عرفت ق وحدة ذلك الامر اي الذي بين اخذ الشريعة وتركها ق وان ارتسامه او بخلافه

عند المتكلمين فانه من مخترعاته ق بمقدار زمانهما اي الذي معهما وهو المراد وبذلك الاعتبار ق فيكون فيه موجودا

الى ق مقدار مسافتهما وذلك لا يستلزم تقدير ذلك الامكان ق كذلك اي بمجرد ذلك الامكان العلم بثبوت المعية على تقادير معينة

يكون احدهما نصف الاخر او ثلثه او ربعه الى غير ذلك ق اذ ما يعلم وجوده اه انا نثبت هذا الوجه بثبوت في

الزمانية فمعناه ان كونهما زمانية وذلك غير لازم لجواز ان تكون معلومة يكون المعين مقارنا في

الوجود وهذا لا يتوقف على تصور الزمان وان توقف على وجوده

عبد القادر الهاجر


ثبوت علة بجوزان
ذ لزوم وجود امر
الحيز لا يفتقر الى
دأو امورا تتفاوت
الزمان فانه لا يمكن
صل فى اثبات كون
أخوذة فى مفهوم
وقا) وخلفه تحتا
صير وجدا الى فوقه
كونهما قداما وخلفا
زان يتبدل لا بسبب
ك الجهات بالوجه
يع بخلاف الفوق
ول هو الصحيح آه)
وزة من فلك القمر
وق وليس كل فوق
ن التحت الى الفوق
وق والتحت بمايلى
و قدمه بالطبع فانهما
كل منهما وقدمه على
ن ذلك الجانب فوقا
صفة للرأس بل هو
سبة طبيعية مع الجهة
حيث رأس الآخر
س المذكور فلا يكون
امتداد يلى رأسه هو
ولا يخفى ان ماذكره
التحت ولا محذور فيه
ور العرفية لا تحقق

للتواصل بخصوص المخطوطات

يرجى الاتصال على

+964-770118 0856

او

muhmaz@gmail.com